

مراجعة المخاطر الاقتصادية

أديتيا بايجال
 ١ سبتمبر ٢٠٢٢

نشر صندوق النقد الدولي في شهر يوليو الماضي تقريره الخاص بآفاق الاقتصاد العالمي والذي تضمن توقعات سلبية خلال السنة الحالية. كما وأشار أيضاً أن الصندوق يعتقد أن المخاطر التي ذكرها الصندوق في مناسبات سابقة قد بدأت تتجسد وسط تنبؤات بتنامي شديد قد تشهده أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم - الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي - خلال الأشهر القادمة.

في تقريره السابق والمنشور في أبريل الماضي، قام الصندوق بتخفيض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي للعام الحالي ٢٠٢٢ من ٦٪ إلى ٣٪. وفي هذا التقرير، قام الصندوق بتخفيض توقعاته للنمو المستقبلي مرة أخرى إلى ٣٪. تمثل هذه المراجعات نزولاً ملحوظاً من مستويات العام السابق حيث شهد الاقتصاد نمواً بنسبة ٦٪. وذكر رئيس الأبحاث في الصندوق أن العالم قد يكون مقبلاً على ركود عالمي آخر، وذلك بعد مرور عامين فقط على الركود الأخير، والذي كان نتيجة لانتشار فيروس كوفيد-١٩.

وأشار الصندوق في تقريره إلى ثلاثة تحديات رئيسية تواجه الاقتصاد والتي تمثل السبب الرئيسي لقلق الصندوق. أولها نسب التضخم العالمية التي عصفت بمعظم اقتصادات العالم الغربي. التحدي الآخر متمثلاً بالصراع الروسي-الأوكراني الذي بدأ في شهر فبراير من العام الحالي والمتسبب في ضغوطات سلبية على أسواق السلع. فقد شهدت أسعار الطاقة ومعظم السلع الزراعية ارتفاعاً ملحوظاً منذ بدء الصراع نتيجة المخاوف من تأثير مستويات العرض لهذه المنتجات. التحدي الأخير، أو السبب الأخير، لقلق الصندوق هو جائحة الكوفيد-١٩ وما قد تسببت به من آثار سلبية جدأً لأغلب اقتصادات العالم، مع وجود دول لم تستطع التشفاف حتى الان من تلك الآثار والعودة إلى مستوياتها الطبيعية لما قبل الجائحة. كما وأشار الصندوق أن الأداء الضعيف للاقتصاد الصيني أتى بأقل مما هو متوقع، نتيجة لتفشي الفيروس في بعض المناطق وعمليات الإغلاق المتكررة. هذه التحديات، المذكورة آنفًا، مصحوبة بعدة إجراءات لمحاربتها، متوقعة لها أن تقود النمو في الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي بنسبة ٣٪ و٢,٦٪ على التوالي.

إن الاقتصاد الأمريكي يعتبر الان وحسب التعريف الرسمي للركود الاقتصادي في حالة ركود وذلك بعد أن شهد الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة انخفاضاً لربعين متتالين بالإضافة إلى ذلك، وحسب تقرير صندوق النقد الدولي، فإن الاقتصاد العالمي من المتوقع له أن ينمو بنسبة ٢,٩٪ في العام القادم ٢٠٢٣ م نتيجةً لهذه التحديات. ويعتبر هذا النمو أعلى بشكل طفيف ٢,٥٪ وهي نسبة النمو المعبأة عن وجود ركود اقتصادي عالمي حسب تعريفات صندوق النقد الدولي.

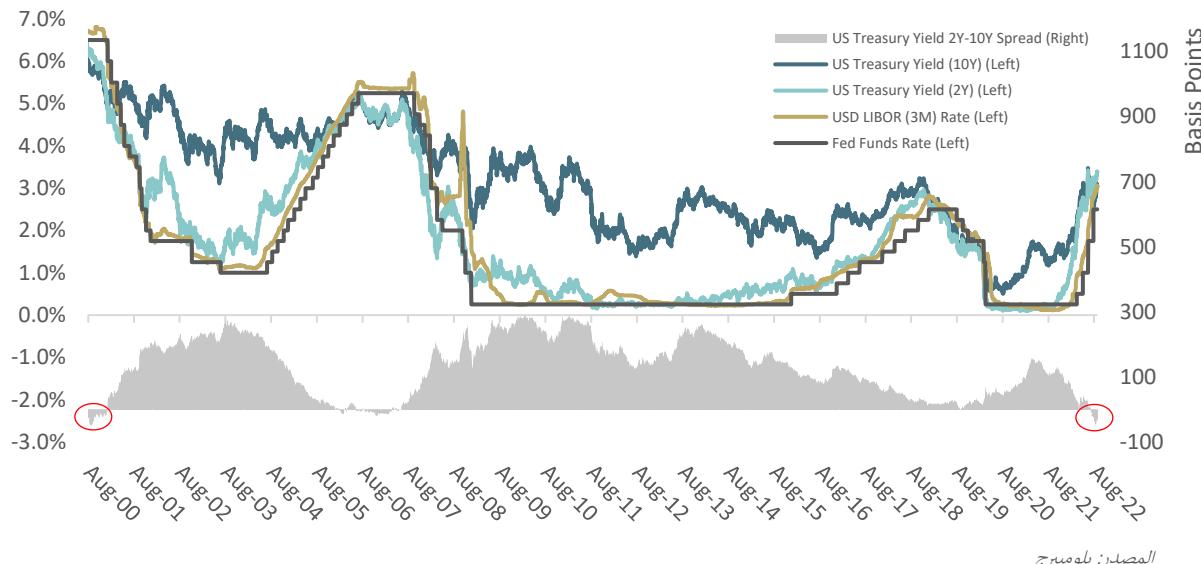
من المهم أيضأً عدم تجاهل أنه برغم خفض الصندوق لتوقعاته وتعبيره عن القلق من وجود ركود اقتصادي يلوح بالأفق، إلا أنه قد ذكر أن بعض الدول كالملكة العربية السعودية والهند لازال من المتوقع لها أن تحقق أرقاماً مميزة على الصعيد الاقتصادي. يتوقع الصندوق نمو بنسبة ٧,٦٪ للاقتصاد السعودي هذا العام مدعوماً بارتفاع الطلب على النفط عالمياً بعد تحرر عديد من الدول من قيود جائحة كورونا. ويتوقع الصندوق أيضأً نمو القطاع غير النفطي بالمملكة بنسبة ٤,٢٪ واحتواء مستويات التضخم عند ٢,٨٪ للعام ٢٠٢٢ م.

على الرغم من ذلك، لا يزال للظروف العالمية أثر على المستوى المحلي بشكل أو آخر. بعض هذه الآثار والتي شهدنا انعكاساتها بالفعل على المستوى المحلي كانت في الأضراب التي شهدتها أسواق السلع الغذائية وارتفاعات أسعار الفائدة. من خلال محاولته التغلب على أسعار التضخم، قام الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة من ٠,٢٥٪ في بداية ٢٠٢٢ م إلى ٢,٥٪ في آخر اجتماعاته في شهر يوليو الماضي. نتيجةً لذلك، قامت معظم البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي برفع أسعار الفائدة للحفاظ على استقرار الأسعار. ومن المتوقع أن تسبب أسعار الفائدة المرتفعة حالياً بعزوف بعض الشركات عن التوسع في عمليات الاقتراض والدخول في عمليات تحوط على قروضها القائمة. إن الظروف الحالية من عدم اليقين وزيادة الضغوط الاقتصادية دفعت بالعديد من الشركات إلى تطوير نماذج عملياتها والعمل على نماذج جديدة أيضأً بالإضافة إلى تعزيز الحكومة.

إن الظروف الحالية من عدم اليقين وزيادة الضغوط الاقتصادية دفعت بالعديد من الشركات إلى تطوير نماذج عملياتها والعمل على نماذج جديدة أيضأً بالإضافة إلى تعزيز الحكومة.

نظرة على أسعار الفائدة

في محاولته كبح جماح التضخم، الذي وصل لأعلى مستوياته في الأربعين عاماً الأخيرة. قام الاحتياطي الفيدرالي بسلسلة ارتفاعات لأسعار الفائدة بدءاً من شهر مارس الماضي. وفي شهر يوليو كان الارتفاع الأخير لهذا العام والأعلى بـ 75 نقطة أساس. وقد أكد رئيس الاحتياطي الفيدرالي في خطابه الأخير استعداده لرفع أسعار الفائدة لمستويات أعلى مع ابقاءها عند تلك المستويات حتى ينخفض التضخم إلى النسبة المستهدفة 2%. كما أوضح رئيس الفيدرالي أن تشديد السياسة النقدية من الممكن أن يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي وارتفاع في نسب البطالة. فيما يخص الأسواق، فإنها تتوقع ارتفاعاً بـ 75 نقطة أساس أخرى في الاجتماع القادم للفيدرالي في شهر سبتمبر. ويعتقد بعض الاقتصاديين أن أسعار الفائدة يجب أن تظل عند مستويات الـ 4% أو أكثر حتى يحقق الفيدرالي هدفه بخفض التضخم للهدف المنشود.



يوضح الرسم البياني في الأعلى أسعار الفائدة مقابل معدل الليبور الأمريكي لثلاثة أشهر بالإضافة إلى العائد على سندات الخزينة الأمريكية لعامين وعشرين عاماً من العام 2000. في أسفل الرسم، نرى تطور حركة الفارق ما بين العائد على سندات الخزينة لعامين والعشرة أعوام. في حين أن العائد على سندات الخزينة لعامين يتحرك بشكل وثيق مع أسعار الفائدة، إلا أن الفارق بين سندات الخزينة يقل كلما ارتفعت أسعار الفائدة (تشديد السياسة النقدية من الفيدرالي)، وعكس ذلك صحيح.

بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ في بداية العام إلا أنها لازالت تتحرك بشكل مثير للاستغراب. منذ شهر مارس الماضي، أغلب منحنيات العائد معكوسة (وتسمى كذلك مقلوبة)، ما يعني ارتفاع العوائد على المدى القصير لمستويات أعلى من المدى البعيد (التطويل). المنحنى المعكوس يرتبط عادة بتباطؤ اقتصادي. بالرغم من وجود هذه الحركة في أسعار الفائدة للفترة الأغلب من هذا العام، إلا أن الانعكاس قد شهد ازدياداً في الفترة الأخيرة. في بدايات شهر أغسطس الماضي، كان العائد على سندات الخزينة لعامين أعلى من العشرة أعوام بما يقارب الخمسين نقطة أساس. هذه مستويات لم يشهدها الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000، وقد تباطئ الاقتصاد الأمريكي في ذلك الوقت بشكل ملحوظ، في الفترة المعروفة المسماة بفجاعة الإنترنت.

مخاطر اقتصادية

إن المخاطر الاقتصادية هي احتمالية حصول بعض الأحداث على مستوى الاقتصاد والتي من شأنها أن تؤثر على الأداء المالي لشركة ما. والمخاطر الاقتصادية تؤثر على ربحية جميع المتعاملين بالسوق.

إن مستويات التوظيف الجيدة واستقرار التضخم تعتبر من العوامل المؤدية إلى الاستقرار في الاقتصاد الكلي والسياسات النقدية. والعكس صحيح، فمستويات التضخم المرتفعة تعتبر مؤشر على عدم التوازن المالي، مما قد يؤثر على العديد من الأطراف المشاركة في الاقتصاد. كما ذكرنا سابقاً، فتوقعات الصندوق الأخير ومنحنى العائد المعكوس، جميعها مؤشرات على تباطؤ اقتصادي على المستوى القريب. هذه الأحداث عادة تكون مترابطة الحدوث في الاقتصاد العالمي، وبالرغم من صعوبة التنبؤ بها إلا أنها تعتبر من المخاطر على الاقتصاد. لذلك، فإنه من المهم توظيف جميع الإجراءات التي من شأنها أن تشكل حاجزاً حماية ضد هذه المخاطر عند حدوثها. إن احتمالية حصول مثل هذه الأحداث هي ما يمثل المخاطر الاقتصادية.

إن المخاطر الاقتصادية هي احتمالية حصول بعض الأحداث على مستوى الاقتصاد والتي من شأنها أن تؤثر على الأداء المالي لشركة ما. ويشار إلى هذا النوع من المخاطر أيضاً بالمخاطر المنتظمة، حيث إن تأثيرها يمتد إلى القطاع بأكمله وليس محدود بفرد أو شركة معينة. المخاطر الاقتصادية تؤثر على ربحية جميع المتعاملين بالسوق. فعند حدوث تباطؤ اقتصادي، ترتفع تكلفة التمويل، ونتيجة لذلك ستكون المؤسسات المالية بين خيارين، إما تقليل العروض التمويلية أو زيادة أسعار الفائدة على المقترضين، ما قد يسبب تذبذب ملحوظ على أسعار الصرف وقد يؤثر أيضاً على السياسة المالية والتشريعات. إن لهذه الأحداث عادة أكثر من مسبب، وقد تخللها عدة فترات من الركود الاقتصادي، وتأثيرات الأحداث الجيوسياسية واضطرابات في سلاسل الإمداد للسلع الأساسية وارتفاع في الأسعار، وأكثر.

على الرغم من أن المخاطر لا يمكن الغاءها بالكامل، إلا أنه يمكن التقليل من أثرها، وذلك من خلال توظيف بعض التدابير أو الاحتياطات التي من شأنها مساعدة الشركات على العبور بسلام خلال المخاطر الاقتصادية، بل وحتى الازدهار خلال أوقات التباطؤ. إن الأسلوب المتبني مشابه إلى حد ما للأسلوب إدارة مخاطر السوق، ويشمل التالي:-

- تحديد مصادر الخطر
- حساب المخاطر
- إدارة المخاطر
- مراقبة الأداء

أحد الأساليب الموصى بها هو البدء بوضع إطار عمل في الشركة بأقرب وقت ممكن وتعريف مؤشرات قياس الأداء التي تعقد الشركة أنه يجب الحفاظ عليها وحمايتها. إن الوضع الحالي للمخاطر الاقتصادية يحتم على الشركات ليس فقط أن تقيس مدى قابلية مؤشراتها الخاصة بقياس الأداء على تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، بل ومتابعة العوائد التي قد تتأثر تبعاً للتباطؤ الاقتصادي. إن وجود إجراءات وسياسات جاهزة وقابلة للتطبيق من شأنه توفير التوجيه السليم عند القيام بعملية تحوط على سبيل المثال، أو من أجل التأكد من الحفاظ على مستويات المخزون عند مستوىً معيناً، وهو ما يثبت أهميته في فترات الاضطرابات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك أيضاً، من الممكن التركيز على تحسين توقعات التدفقات النقدية والاستثمار في تقنيات جديدة، للتأكد من قدرة الشركة على الاستمرار خلال الأوقات الصعبة.

إن الظروف الاقتصادية الحالية تظهر لنا مدى قوة تأثيرها وتداعياتها. ففي خلال فترة قصيرة نسبياً، شهد العالم عدة أحداث مماثلة لم يكن من الممكن التنبؤ بها والتي بدورها سببت صدمات مالية متتابعة على الأسواق العالمية. هذه الأحداث تظهر أن التحديات التي تواجهها الشركات تأتي من مخاطر ذات عوامل مختلفة. وبالتالي تعتبر هذه التطورات محفزة للشركات على أن تعيد تقييم مخاطرها وأن تقوم بتطوير إطار العمل الخاص بالمخاطر للتأكد من قدرتها على النمو والنجاح في بيئة مضطربة من حالة عدم اليقين. بينما المؤشرات الصادرة من الاقتصاديين وأداء السوق تشير إلى احتمالية تباطؤ اقتصادي، يجب على الشركات اتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من أنها لن تكون خاضعة بالكلية لأحداث خارجية عن إرادتها وأن تكون قادرة على العبور، بل والازدهار خلال فترات الاضطراب.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع أدitya baijal، مستشار أول في شركة إحاطة المالية، على aditya.baijal@ehata.com.sa، كما يمكنكم زيارة المقال على موقعنا بالنقر [هنا](#).

نبذة عن شركة إحاطة

إحاطة هي شركة استشارية متخصصة في إدارة مخاطر السوق، ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية (ترخيص رقم ٢٠١٧١٨٣). نحن ممارسون مستقلون يتمتعون بخبرة تغطي أسعار الفائدة والعملات الأجنبية والسلع والمشتقات المالية. نحن نستفيد من قدراتنا الفنية ومعرفتنا بالسوق لضمان حصول عملائنا على امتياز المشورة والرضا الذي يأتي معها.

إخلاء المسؤولية

إحاطة هي شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية (ترخيص رقم ٢٠١٧١٨٣). يجوز لشركة إحاطة المالية فقط القيام بأنشطة الخدمات المالية التي تقع ضمن نطاق ترخيص هيئة السوق المالية. مقر العمل الرئيسي في المملكة العربية السعودية: طريق الملك فهد، مبني أفينيو، الطابق الخامس ص.ب. ٢٤١٠٦، الرياض ١١٣٢٢. أعدت شركة إحاطة المالية المعلومات الواردة في هذا المقال. وعلى الرغم من أنه يُعتقد أن المعلومات الواردة هنا موثوقة، فإن شركة إحاطة لا تُقدم أي إقرار بدقتها أو اكتمالها. ينبغي إلا تعتمد على هذه المقالة عند اتخاذ قرار بشأن إبرام معاملة مشتقات أو استثمار من عدمه. إذا لم تكن تمتلك الخبرة في المشتقات المالية والتحوط والاستثمار، أو إذا لم تكن قادرًا على فهم الشروط والمخاطر المتعلقة بمعاملات المشتقات، فيجب عليك الامتناع عن الدخول في هذه المعاملات. ينبغي لك استشارة الخبراء الاستشاريين في القانون والضرائب والمحاسبة فيما يتعلق بأي معاملة. ولا نتحمل، تحت أي ظرف من الظروف، نحن أو أي من شركائنا أو أي من المديرين أو المسؤولين أو الموظفين أو الوكلاء التابعين لشركاتنا للمسؤولية عن الخسائر المباشرة، بما في ذلك عدم تحقيق أي أرباح أو مزايا أو فرص أو غير ذلك. لا ينبغي إعادة إنتاج المعلومات الواردة في هذه المقالة بأي شكل من الأشكال دون الحصول على موافقة صريحة من شركة إحاطة المالية. لا تعتبر المعلومات الواردة في هذه المقالة من المرسل نصيحة أو التماس لشراء أو بيع أي أوراق مالية.